بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة رقم /1/18 لعام 2011

تم اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة، في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس الموافق في 2012/08/30، في مقر غرفة التجارة والصناعة بالسويداء، بناءً على طلب وزارة الاقتصاد والتجارة، رقم19136/3147 تاريخ 2011/11/22، المعطوف على كتاب هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 1322/ص- ف تاريخ 2011/10/26، والدعوة الأولى الموجهة من قبل مجلس الإدارة بجلسته رقم 264 تاريخ 2012/02/25، والدعوة الثانية الموجهة من قبل مجلس الإدارة في جلسته رقم 271 تاريخ 2012/06/23 حسب الفقرة الأولى من المادة 48 من النظام الأساسي للشركة، والمادة 169 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011، بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم 870/ص- ف تاريخ 2012/07/31، وتم نشر الدعوة أربعة مرات مع كافة البيانات المالية والميزانية العمومية المنتهية بتاريخ 2011/12/31، وتقرير مدققي الحسابات الأستاذ محمد ناظم قادري والأستاذ عدنان حورية، في صحيفة تشرين العدد رقم / 11478 / تاريخ 2012/08/12، وفي صحيفة الثورة العدد رقم / 14924 / تاريخ 2012/08/14، وفي صحيفة البعث العدد رقم / 14599 / تاريخ 2012/08/13، وفي صحيفة تشرين العدد رقم / 11479 / تاريخ 2012/08/13، كذلك عن طريق البريد والفاكس والهاتف، وموقع الشركة على الفيسبوك لاستكمال الدعوة بشكل واسع نظرا للظروف الأمنية الراهنة، وذلك للبحث في جدول الأعمال التالي:

1- كلمة رئيس مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام 2011 .
2- الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام 2011 اعتبارا من 2011/01/01 ولغاية 2011/12/31 والتصويت على إقراره.
3- الاستماع إلى الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2011/12/31 والتصويت على إقرارها.
4- الاستماع لشهادة وتقرير مدقق الحسابات عن الدورة المحاسبية الموقوفة بتاريخ 2011/12/31 والتصويت على إقرارهما.
5- مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية وتقرير مدقق الحسابات والتصويت على الموافقة عليهم، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
6- اتخاذ القرار اللازم لتنفيذ المادة /91/ : الفقرة الثالثة من قانون الشركات الجديد رقم 29/لعام 2011، المتعلقة بأسهم الشركة، وتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية فقط، لتوفيق أوضاع الشركة.
7- إطفاء جزء من الخسائر المدورة استنادا لما ورد في المادة 103 الفقرة الأولى من قانون الشركات الجديد رقم 29 لعام 2011.
8- زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة استنادا لما ورد في المادة 103 الفقرة الثانية من قانون الشركات الجديد رقم 29 لعام 2011
9- التأكيد على موافقة الهيئة العامة غير العادية رقم 17 تاريخ 2011/04/28 ، وتفويض مجلس الإدارة على دمج الشركة بشركة أخرى من القطاع الخاص أو المشترك أو العام، أو المشاركة مع مستثمر جديد ممول لرأس المال العامل، أو بيع جزء من ممتلكات الشركة أو بيعها كاملة لمن يرغب بالاستثمار للنهوض بها واستمرار العمل، والحفاظ على حقوق المساهمين .

10 - انتخاب عضو مساهم لترميم عضوية مجلس الإدارة .
11 - انتخاب مدقق حسابات من المدققين المدرجة أسمائهم في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
12 - ما يطرحه مجلس الإدارة من مستجدات.

افتتح الجلسة السيد شحاذة صلاح الدين رئيس مجلس الإدارة في تمام الساعة الحادية عشرة من يوم الخميس الموافق بتاريخ 2012/08/30، بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الوطن الأبرار، من بعدها شكر السادة الحضور على استجابتهم، ثم تابع رئيس الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية، أعمال الجلسة بحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة والسادة المساهمين المدونة أسمائهم في سجل الحضور، وممثلي وزارة الاقتصاد والتجارة، السادة محمد حمدان و نعيم عنتر المسؤولين عن مراقبة الاجتماع وقانونيته بموجب التفويض رقم 1/10/640 تاريخ 2012/04/03 ، و ممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية السادة مصعب موسى و محمد المقداد لمراقبة الجلسة، بموجب التفويض رقم 938/ص-إ.م تاريخ 2012/08/29 ، وبعض الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

تم توزيع كتيب مطبوع يحتوي على الدعوة الرسمية وكلمة السيد رئيس مجلس الإدارة، وتقرير مجلس الإدارة، والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2011/12/31، وتقرير مدقق الحسابات الأستاذ محمد ناظم قادري، والأستاذ عدنان حورية، اللذين قاما بإعادة تدقيق كافة البيانات المالية عن عام 2011، بعد التعديلات التي طلبتها هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب الكتاب رقم 347 تاريخ 2012/04/19، المتعلقة حصرا بالفقرات (1-3-4-5) من تقرير مدقق الحسابات السابق الأستاذ أحمد محمود المصري.

كلف السيد رئيس المجلس، الأستاذ معضاد حمود البكفاني لتدوين وقائع الجلسة، والأستاذ أحسان سليمان جربوع، والسيد أجود أبو عسلي كمراقبين للجلسة، وطلب السيد رئيس المجلس من مراقبي الجلسة التأكد من اكتمال النصاب القانوني الذي حدده قانون الشركات لاجتماعات الهيئة العامة غير العادية بنسبة لا تقل عن 75% من أسهم الشركة.

وقد تبين بأن نسبة الحضور أصالة قد بلغت 194.897 مائة وأربعة وتسعون ألفا وثمانمائة وسبعة وتسعون سهم، ووكالة قد بلغت / 194.425 مائة وأربعة وتسعون ألفا وأربعمائة وخمسة وعشرون سهم/ وبذلك أصبح مجموع الحضور الكلي/ 389.322 ثلاثمائة وتسعة وثمانون ألفا وثلاثمائة واثنان وعشرون سهم / أي بنسبة حضور قدرها 48.66 % ثمانية وأربعون فاصل ستة وستون بالمائة، وهذه النسبة أقل من المطلوب ولا تكفي لاكتمال النصاب القانوني حسب المادة 49 الفقرة الأولى من النظام الأساسي للشركة والمادة 170 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 " الذي ينص على ما يلي:

نصاب الجلسة وقانونيتها " المادة 170 الفقرة 1- لا تعد الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونية ما لم يحضرها مساهمون يمثلون /75%/ على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها.

الفقرة 2- وإذا لم يتوافر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى تنعقد الجلسة في الموعد الثاني المحدد لذلك، وتعتبر الجلسة الثانية قانونية إذا حضرها مساهمون يمثلون /40%/ على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها.

مادة 171 – قرارات الهيئة:

1 – تصدر الهيئة العامة غير العادية قراراتها بأكثرية أصوات مساهمين يحملون أسهما لا تقل عن ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع.

2 – ويجب أن تزيد الأكثرية المطلوبة في الفقرة الأولى من هذه المادة على نصف رأس المال المكتتب به في الأحوال التالية:

آ – تعديل نظام الشركة الأساسي.

ب – اندماج الشركة في شركة أو مؤسسة أخرى.
ج – حل الشركة.
المادة 172 – صلاحيات الهيئة:
للهيئة العامة غير العادية الحق بأن تصدر قرارات في الأمور الداخلة ضمن صلاحياتها وفي الأمور الداخلة ضمن صلاحيات الهيئة العامة العادية، وفي الحالة الأخيرة تصدر الهيئة قراراتها وفقا للقواعد المتعلقة بالهيئة العامة العادية.
أعلن السيد رئيس الجلسة عن عدم اكتمال النصاب القانوني وبذلك تأجل الجلسة لمدة ساعة واحدة أي للساعة الثانية عشرة ظهرا من نفس اليوم الخميس في 2012/08/30 حسب ما ورد في الدعوة الموجهة للسادة المساهمين.

وفي تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا من نفس اليوم الخميس الموافق بتاريخ 2012/08/30 افتتح الجلسة الثانية السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية، بمن حضر بنفس نسبة التمثيل المعلنة في الجلسة الأولى وهي التالية:
نسبة الحضور أصالة قد بلغت 194.897 مائة وأربعة وتسعون ألفا وثمانمائة وسبعة وتسعون سهم، ووكالة قد بلغت / 194.425 مائة وأربعة وتسعون ألفا وأربعمائة وخمسة وعشرون سهم/ وبذلك أصبح مجموع الحضور الكلي/ 389.322 ثلاثمائة وتسعة وثمانون ألفا وثلاثمائة واثنان وعشرون سهم / أي بنسبة حضور قدرها 48.66 % ثمانية وأربعون فاصل ستة وستون بالمائة، وهذه النسبة من الحضور كافية حسب ما ورد في المادة 170 من قانون الشركات، الفقرة 2- وإذا لم يتوافر النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى تنعقد الجلسة الثانية في الموعد المحدد وتعتبر الجلسة قانونية بحضور مساهمون يمثلون /48.66%/ من الأسهم المكتتب بها.
طلب السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة من ممثلي وزارة الاقتصاد والتجارة السادة محمد حمدان ونعيم عنتر، التأكد من قانونية الجلسة والموافقة على بدأ أعمالها حسب جدول الأعمال، وبعد أن تأكدوا من اكتمال النصاب القانوني بنسبة 48.66% من مجموع الأسهم، أعلنوا:
بأن الجلسة قانونية، وقراراتها صحيحة بالنسبة للفقرة الأولى من المادة 171 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011، أما الفقرة الثانية من نفس القانون تنص على ما يلي: يجب أن تزيد الأكثرية المطلوبة في الفقرة الأولى من هذه المادة على نصف رأس المال المكتتب به في الأحوال الآتية: تعديل نظام الشركة الأساسي، اندماج الشركة في شركة أخرى، حل الشركة. لذلك نلفت انتباه الهيئة العامة غير العادية المنعقدة اليوم مراعاة هذا الواقع ونعتبر الجلسة قانونية ويمكن البدء في أعمالها حسب جدول الأعمال.
السيد رئيس الجلسة اطلع السادة الحضور بأنه نظرا للظروف الأمنية القاهرة التي يمر بها الوطن لم يتمكن مجلس الإدارة من إيصال الدعوة لكافة المساهمين خاصة في محافظة حلب، ودير الزور وحمص، واللاذقية، وحماه، ودمشق، وهؤلاء المساهمين يمثلون نسبة كبيرة تتجاوز 33% ثلاثة وثلاثون بالمائة من أسهم الشركة حسب الإحصائية التي قدمها قسم المحاسبة، وبما أننا أمام قرارات مصيرية لمعالجة خسائر الشركة من خلال زيادة رأس المال أو تخفيضه، أو حل الشركة وتصفيتها، وهذه الأمور تتطلب نسبة تمثيل لا تقل عن 50% خمسون بالمائة من الأسهم المكتتب عليها، وبما أن الحضور لا يمثلون هذه النسبة، لذلك يقترح مجلس الإدارة على السادة المساهمين أعضاء الهيئة العامة غير العادية، وعلى ممثلي وزارة الاقتصاد والتجارة، وممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية، ومدققي الحسابات على تأجيل البحث في هذه الجلسة فيما يخص الفقرة (6و7و8) السادسة والسابعة والثامنة من جدول الأعمال المتعلقة بإطفاء الخسائر أو زيادة أو تخفيض رأس المال، لمدة ستة أشهر اعتبارا من هذا التاريخ ريثما تستقر الأوضاع الأمنية في البلد عندها يتسنى لنا القيام بدعوة جديدة لاجتماع هيئة عامة غير عادية لمعالجة موضوع الخسائر بمشاركة أكبر عدد من المساهمين، وعليه طلب رئيس الجلسة التصويت على هذا الاقتراح، وبعد المداولة بين السادة المساهمين الحضور وتفهم الموضوع من قبل السادة ممثلي وزارة الاقتصاد والتجارة، ومن ممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية، ومن مدققي الحسابات، تمت الموافقة بالإجماع على تأجيل البحث في الفقرة (6و7و8)

السادسة والسابعة والثامنة من جدول الأعمال المتعلقة بإطفاء الخسائر وزيادة أو تخفيض رأس المال، لمدة ستة أشهر تبدأ من تاريخ 2012/09/01 ولغاية 2013/03/01 آملين خلال هذه الفترة أن تستقر الأوضاع الأمنية في البلد، وأن نجد الحل المناسب.

انتقل السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة للبدء بالفقرة الأولى من جدول الأعمال المتعلقة بكلمة رئيس المجلس، وقبل البدء بتلاوتها طلب السادة المساهمين الحضور بأن يلقي رئيس الجلسة كلمة ارتجالية مبسطة يوضح فيها أوضاع الشركة ومعاناتها، وقد وافق على ذلك ممثلي وزارة الاقتصاد والتجارة، وممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية، وبناء على ذلك ألقى رئيس الجلسة الكلمة التالية:

السادة ممثلي وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية، السادة ممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، السادة مدققي الحسابات، السيدات والسادة المساهمين، السادة الحضور.

ينعقد اليوم اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة، للمرة الثانية بناء على قرار مجلس الإدارة رقم 271 تاريخ 2012/06/23 وموافقة وزارة الاقتصاد والتجارة، رقم 5969/866 تاريخ 2012/05/09، وموافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 566/ص- ف تاريخ 2012/05/09، لمناقشة أعمال الشركة والحسابات الختامية والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2011/12/31، ومناقشة إطفاء الخسائر حسب المادة 103 من قانون الشركات الجديد رقم 29 لعام 2011، التي كانت من أهم الأمور التي يجب أن تعالج في هذه الجلسة لتقرير مصير الشركة، ولكن عدم اكتمال النصاب القانوني لمعالجة مثل هكذا قضايا مصيرية فرض علينا تأجيل البحث في هذا الموضوع لمدة ستة أشهر ريثما تهدأ الأوضاع الأمنية.

والآن لا بد من اطلاعكم على وضع الشركة بشكل عام، نحن نمر بأزمة اقتصادية خانقة منذ سنتان حيث توقف التصدير نهائيا بسبب عدم إمكانية الشركات الأجنبية والعربية من فتح اعتمادات مصرفية لتغطية مشترياتها مما انعكس سلبا على الشركة التي كانت تعتمد على تصدير قسم من منتجاتها للدول المجاورة، كذلك المبيعات الداخلية تتعثر يوما بعد يوم بسبب عدم وجود متممات الإنتاج وعدم إمكانية توصيل البضائع لبقية المحافظات لعدم توفر وسائل النقل والوقود ولأسباب أمنية، تصوروا منذ أكثر من أسبوع ونحن نبحث عن وسيلة نقل لإرسال ستة براميل من العصير المركز إلى مدينة حماه ولم نتمكن، وهناك الكثير من الأمثلة التي تحد من مسيرة العمل، لذلك لدينا مشاكل إنتاجية وتسويقية وبالنتيجة لا يوجد لدينا سيولة نقدية لنتمكن من متابعة العمل بسهولة، والشركة لم تزل بأحسن أحوالها من حيث البنية التحتية وجاهزية خطوط الإنتاج، وهذه المهاترات التي تحصل من بعض المساهمين اللذين يملكون عشرة أو مائة سهم يتطاولون على الإدارة ولا يعرفون ماذا يحصل يوميا من معانات في الشركة، وأنا أدعوهم لمساعدتنا بإبداء الرأي المناسب.

أيها الأخوة هذه الشركة هي مكسب عمالي وفلاحي لأبناء هذه المحافظة يجب الحفاظ عليها وشركة عصير الجبل الطبيعي هي من الشركات الهامة ولديها البنية التحتية التي تضمن لها النجاح السريع لو تهيأت لها السيولة النقدية ، لكن من المستحيل أن يعمل أي مصنع في الدنيا بدون رأس مال عامل وبدون سيولة نقدية تمكنه من شراء المواد الأولية والمواد المتممة للإنتاج ليقوم بتصنيعها وتسويقها محليا وعالميا.

وكما تعلمون الشركة كانت متعاقدة مع شركة الوساطة المالية بيمو السعودي الفرنسي وبمساعدة وجهود الأستاذ رياض حرب الذي كان مكلف من الهيئة العامة غير العادية لمتابعة أعمال شركة الوساطة، قد تمكنوا من إيجاد شريك استراتيجي إماراتي لبناني وتوقيع عقد مشاركة معه وكان على استعداد لضخ مبلغ ثلاثمائة مليون ليرة سورية لزيادة رأسمال الشركة، لكن الظروف الأمنية الراهنة حالت بيننا لتنفيذ العقد.

أيضا لدينا مباحثات مع الملحق التجاري في السفارة الإيرانية حول موضوع المشاركة أو بيع الشركة، وقدمنا لهم دراسات مبدئية عن الشركة وعن خطوط الإنتاج والأمور تسير بخطى جيدة لكننا نعود للوضع الأمني المتردي الذي يؤخر أي نشاط استثماري في البلد.

الموضوع يحتاج إلى كثيرا من الصبر والوقت والجهد، ومجلس الإدارة مستمر في البحث عن شريك أو مستثمر، لأنه لا يوجد حل لوضع الشركة إذا لم نجد شريك ممول لدعم رأس المال العامل.

أنا أقول لكافة الإخوة المساهمين الربح هو مطلبنا جميعا والشركة إذا حققت أرباح أو خسائر فأنا أول الرابحين وفي الخسارة أنا أكبر الخاسرين، لكنني منذ مدة ليست بالقصيرة، وصلت لمرحلة من اليأس والقنوط وتعبت من الاستمرار في هذا الوضع، لذلك أخبرت السادة أعضاء مجلس الإدارة وأخبرت وزارة الاقتصاد والتجارة، وهيئة الأوراق والأسواق المالية، عن رغبتي بالتخلي عن إدارة الشركة لأي شريك جديد يقدم مشاركة حتى لو كانت بسيطة وأقل من المطلوب، المهم أن يشعر بقية المساهمين بالطمأنينة عند تسليمه الإدارة التنفيذية وبغض النظر إذا لم يتمكن من الحصول على مشاركة تتجاوز 51% من رأس المال، أنا أضمن له موافقة الهيئة العامة غير العادية على ذلك، والآن أعلن أمامكم جميعا وأرجو مساعدتكم بإيجاد الشخص أو الأشخاص اللذين من الممكن أن يتعاضدوا ويتعاونوا على العمل الجاد واستلام إدارة الشركة وأنا أتنحى واعتذر عن قبولي مستقبلا أي مركز إداري أو غيره في الشركة.

وفي المحافظة اليوم يوجد أناس كثيرون متمولين منهم مغتربين ومنهم مقيمين ولديهم سيولة نقدية كبيرة نتيجة بيعهم أراضي أو عقارات ، فأنا أدعو هؤلاء الناس أن يمدوا يد العون لأبنائهم أو المقربين منهم ليستلموا الإدارة التنفيذية في الشركة بعد أن يدخلوا بشراكة حقيقية من خلال مبلغ بسيط حتى لو كان بحدود خمسون مليون ليرة سورية يضعوها في صندوق الشركة الذي يقوموا بالإشراف عليه، ونحن كشركاء مؤسسين لسنا بحاجة أن يدفعوا لنا أي مبلغ من المال كدفعة أولى أو غير ذلك، وهذه فرصة ذهبية أن يستلم أي شريك جديد شركة بحجم شركة عصير الجبل لديها تسعة خطوط إنتاج جميعها بأتم الجاهزية لأنها لم تعمل بطاقتها الإنتاجية لغاية الآن، والطاقة الإنتاجية هي ثلاثون ألف طن من الفاكهة سنويا، ولو تمكن الشريك الجديد أن يعمل مبدئيا ولو بنسبة عشرون بالمائة من الطاقة الإنتاجية لحقق الربح الوفير.

الكثير من الناس يتساءل إذا كانت هذه الطاقة الإنتاجية فأين الإنتاج، بصراحة لا أريد أن أكرر الأسباب الحقيقية التي وقفت عائقا في وجهنا والتمويل الذي وعدتنا به الدولة ولم يتحقق وهذه أمور جميعكم تعرفونها، والإنتاج بحاجة إلى سيولة نقدية كبيرة، وعلى سبيل المثال في الوقت الحاضر سعر كيلو العنب 14 ليرة سورية، فإذا كانت حاجتنا من هذه المادة سنويا عشرة آلاف طن فهذا يعني أن الثمن يبلغ مائة وأربعون مليون ليرة سورية، كذلك كمية التفاح التي نستجرها بسعر منخفض يتراوح بين خمس وست ليرات سورية كذلك المشمش و البندورة، جميعها تحتاج لمبالغ كبيرة، وفلاحنا لا يوجد لديه إمكانية للبيع على الدين لأكثر من شهر أو شهرين، كما وأن الموضوع ليس وجود المادة الأولية من عنب وتفاح، بل المواد المتممة للإنتاج و التي تتطلب تكاليف في كثير من الأحيان تتجاوز قيمة المادة الأولية، لذلك الشركة بحاجة إلى رأس مال عامل وعندها ستقلع الشركة بشكل جيد.

هناك خطوات إيجابية قامت بها الإدارة التنفيذية العام الماضي حيث استفادت من المرسوم التشريعي رقم 121 لعام 2011 الذي أعفى الفلاحين والشركات المصنعة للمنتج الزراعي من الفوائد وغرامات التأخير عن القروض المستجرة من مصارف القطاع العام، وجدولة قروضها لمدة خمس سنوات بعد أن دفعت بحدود عشرون مليون ليرة سورية دفعة حسن النية، وذلك بمساعدة الخيرين من المساهمين بالشركة وبذلك حققت مكسبا كبيرا لكافة المساهمين ساهم في دفع مسيرة الشركة إلى الأمام واستمراريتها متجاوزة مخاطر المادة 103 من قانون الشركات الجديد رقم 29 لعام 2011.

في العام المنصرم الإدارة التنفيذية لم تتمكن من تنفيذ الخطة الإنتاجية التي رسمتها وذلك لعدم توفر السيولة النقدية التي تمكنها من شراء المواد الأولية ومتممات الإنتاج في الوقت المناسب، علما بأن أسعار العصائر المركزة قد ارتفع في الوقت الحاضر عالميا وأصبح من الممكن الدخول في منافسة في الأسواق العالمية.

الإدارة التنفيذية متفائلة دائما وتسعى جاهدة لتقدم كل ما في وسعها ضمن الإمكانيات المتاحة، لكنها تقدم كل سنة خطة إنتاجية على أمل أن تجد التمويل الكافي للخطة، وخطة الإنتاج لهذا العام هي خطة متواضعة وطموحة وإذا تحقق لها التمويل ستحقق أرباحا لا يستهان بها تساهم في تطور مسيرة الشركة.

الشركة منظمة بشكل دقيق وتقوم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعتمد على الشفافية في الإفصاح الدقيق عن كافة الأعمال مدعومة بالبيانات والأرقام، وبإمكانكم مشاهدة الحسابات الختامية للشركة على الانترنيت موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية قسم الشركات موثقة بالأرقام والبيانات المدعومة بشهادة مدقق حسابات قانوني.

أيها السيدات والسادة لا أريد أن أطيل عليكم أكثر من ذلك لتتمكنوا من استماع تقرير مجلس الإدارة، والميزانية العمومية وتقرير مدققي الحسابات، ومناقشة البيانات الختامية، راجيا أن يكون الحوار المثمر والبناء هو هدفنا من أجل إيجاد الحل اللازم للنهوض في هذه الشركة للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

شكرا لإصغائكم وتمنياتي الطيبة لكم جميعا وللشركة التوفيق والنجاح.

شحاذة صلاح الدين، رئيس مجلس الإدارة

انتقل السيد رئيس الجلسة لمعالجة الفقرة الثانية من جدول الأعمال المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة حيث طلب من عضو مجلس الإدارة المهندس الأستاذ نضال صياح أبو عسلي المكلف من قبل مجلس الإدارة بتلاوة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام 2011 لكن السادة المساهمين الحضور اللذين بحوزتهم التقرير، وقد قرؤوه وأبدوا موافقتهم على ما جاء فيه، لذلك وكسبا للوقت لا ضرورة لقراءته من قبل عضو مجلس الإدارة، السيد رئيس الجلسة طلب من السادة ممثلي وزارة الاقتصاد والتجارة الموافقة على طلب السادة المساهمين.

ثم انتقل رئيس الجلسة لمعالجة البند الثالث من جدول الأعمال، المتعلق بالميزانية العمومية وطلب من عضو مجلس الإدارة المهندس الأستاذ نضال صياح أبو عسلي المكلف من قبل مجلس الإدارة بتلاوة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام 2011 والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2011/12/31 لكن السادة المساهمين الحضور اللذين بحوزتهم الميزانية التي وزعت ضمن الكتيب قد اطلعوا عليها، واكتفوا بالتوضيحات التي وردت بكلمة السيد رئيس مجلس الإدارة وكسبا للوقت أبدوا رغبتهم بالإجماع بسماع تقرير مدقق الحسابات وتلاوة شهادته، وقد وافق ممثلي وزارة الاقتصاد والتجارة، وممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية على ذلك.

انتقل السيد رئيس الجلسة لمعالجة الفقرة الرابعة من جدول الأعمال، وهي الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات عن البيانات المالية والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2011/12/31 وقد نوه السيد رئيس الجلسة بأن السادة المدققين الجدد تم تكليفهم من قبل مجلس الإدارة بناء على طلب هيئة الأوراق والأسواق المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة، وذلك لإعادة تدقيق الفقرة 5/4/3/1 من تقرير مدقق الحسابات السابق الأستاذ أحمد محمود المصري، الذي تقدم به لاجتماع الهيئة العامة غير العادية الذي كان مقرر انعقاده بتاريخ 2012/04/26 كل ذلك من أجل التأكد من دقة الحسابات وحفظا على حقوق صغار بل كافة المساهمين، والسادة المدققين قاموا بإعادة تدقيق كافة البيانات المالية التابعة لعام 2011 بالكامل.

طلب السيد رئيس الجلسة من الأستاذ محمد ناظم قادري أن يتفضل بتلاوة تقرير مدققي الحسابات عن البيانات المالية والميزانية العامة الموقوفة بتاريخ 2011/12/31.

الأستاذ محمد ناظم قادري مدقق الحسابات، شكر السادة المساهمين الحضور ومجلس الإدارة على تكليفهم له ولشريكه الأستاذ عدنان حورية بتدقيق حسابات الشركة، وقال سوف أقوم بتلاوة شهادة مدقق الحسابات القانوني وإبداء الرأي عن البيانات المالية والميزانية العمومية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة الموقوفة بتاريخ 2011/12/31، وفيما بعد من لديه سؤال سوف نجيب عليه والشهادة هي التالية:

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين المحترمين في شركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة العامة السويداء – سورية، لقد دققنا البيانات المرفقة لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة والتي تشمل بيان الوضع المالي كما في 31 كانون الأول 2011 وكلا من بيانات الدخل الشامل التغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ، وإيضاحات تفسيرية أخرى .

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية :

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وقوانين وأنظمة الشركة المرعية في سورية . كذلك إن الإدارة مسؤولة عن الضبط الداخلي الذي تراه ضرورياً لتمكنها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ .

مسؤولية مدقق السحابات :

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات استناداً إلى تدقيقنا باستثناء ما ورد في الفقرات (أ- ب – ج) أدناه :

أ- لم نستلم كتب تؤيد أرصدة أغلب المدينين ولم نتمكن من القيام بإجراءات تدقيق بديلة للتأكد من صحة هذه الأرصدة .

ب- لم نستلم إيضاحات كافية من محامي الشركة عن الوضع القانوني للشركة مع الغير .

ج- عدم انسجام إجرائي لجهة تخفيض الخسائر المدورة من عام 2010 بمقدار الفوائد التأخيرية لقرض المصرف الصناعي مع الأصول المحاسبية السليمة .

لقد قمنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق وتطلب تلك المعايير التقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني والقيام بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية , يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية .

وتعتمد الإجراءات المختارة على تقدير مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات التالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة، و يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية .

نعتقد أن بيانات التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق .

الرأي :

باستثناء أي تأثيرات يمكن أن تترتب حول الفقرات المشار إليها أعلاه، في رأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية الوضع المالي لشركة عصير الجبل

الطبيعي المساهمة المغفلة كما في 31 كانون الأول 2011 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وقوانين وأنظمة الشركة المرعية في سورية .

أمور هامة :

دون تحفظ بعد الأخذ بما ورد في الفقرة ج أعلاه إن خسائر الشركة المتراكمة لغاية 2011/12/31 تعادل 99,15% تقريباً بالنسبة لرأسمالها .

تقرير حول المتطلبات القانونية الأخرى :

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وإن البيانات المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها .

دمشق – سورية 27 حزيران 2012

المحاسب القانوني محمد ناظم القادري

السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة طلب من السادة الحضور مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2011/12/31 وتقرير وشهادة مدققي الحسابات، وعلى الراغبين في المشاركة وطرح الأسئلة تسجيل أسمائهم وكمية الأسهم التي يمثلوها وأن يكون نقاشهم ضمن جدول الأعمال.

- المساهم عطا الله رضوان يملك 200 سهم ،قال أقدم لممثل وزارة الاقتصاد والتجارة صورة عن تقرير مدقق الحسابات لطفي الحناوي عن عام 2005 للاطلاع عليه، كذلك قال الشركة تقدم هدايا باسم رئيس مجلس الإدارة وأولاده ورفع بيده لاصقة كتب عليها تقدمة من شحاذة صلاح الدين وأولاده، وهذا خطأ كبير يجب أن يحاسب عليه، ونحن نطلب من الدولة إيصالنا إلى حقوقنا.
- المساهم ياسر محمد الشعار يملك 160 سهم، قال الشركة تعمل منذ عشرون عاما بدون فائدة للشركة ولا للمساهمين، لقد وصل إنتاج الشركة إلى أمريكا واستراليا فكيف يمكن أن يكون هناك مشكلة، مجلس الإدارة لم يتغير منذ عشرون عاما.
- المساهم أحمد ارشيد يملك 100 سهم، قال إن هذه الشركة فاشلة بكافة المقاييس، ولا يمكن أن تجد من يساهم أو يشتري، والشركة أصبحت حجر عثرة لأي مشروع استثماري في هذه المحافظة، وأصبحت قدوة للفشل، فأي مشروع تقوم به الناس لا يتم لأنهم يتمثلون بفشل شركة عصير الجبل، اقترح حل هذه الشركة وتصفيتها بشكل نهائي.
- المساهمة سلوى رضوان تملك 200 سهم، قالت الناس ساهمت في هذه الشركة من أجل الربح وليكون لديها مردود فأين الإنتاج وأين الأرباح، لقد مر على تأسيسها عشرون عاما من الخسائر.
- المساهم منير رضوان يملك 50 سهم، الأسهم التي تم شرائها منذ عشرون عاما وكانت قيمة السهم خمسمائة ليرة سورية اليوم أصبحت قيمتهم نصف مليون ليرة، الناس باعت صيغة نسائها من الذهب وغير ذلك للمساهمة في الشركة، إنتاج الشركة ثلاثون ألف طن من الفاكهة ولا يوجد سيولة نقدية لشرائهم، خسائر كثيرة وكبيرة لماذا لا تتم تصفية الشركة.
- المساهم منصور التقي يملك 200 سهم، لماذا لم تدرس الطاقة الإنتاجية حسب الطاقة الرأسمالية، الشركة وظفت عمال أكثر من اللازم، منذ البداية اقترحنا تصفية الشركة، ويجب أن نعرف الشركة إلى أين تتجه، الميزانيات دقيقة، وقد غظينا النظر عن الماضي، وقلنا من البداية مقومات النجاح موجودة، تم مصادرة أهل المحافظة من أول سنة، وتم سرقة تطور المحافظة، حيث أن فشل الشركة أحجم الناس عن الاستثمار في الشركات وحافظ على تخلف المحافظة والنهوض الاقتصادي، وطرحنا بدلا من الشركة فتح أكشاك أو وضع النقود في المصارف، الاقتراح أن نتنازل الجميع عن أسهمنا لا للمسامحة، ولو كانت الأسهم باسم شحاذة صلاح الدين لقامة الشركة، ولسنا مستعدين للانتظار عشرون سنة أخرى.
- المساهم غالب ركاب يملك 340 سهم، قال الشركة السورية لتقطير العنب تأسست بمليونين ليرة سورية قرضه من التأمينات الاجتماعية، وتبرع لها المرحوم حافظ الأسد بخمسة ملايين ليرة سورية،

والخليفاوي بمليونين ليرة سورية، ونهضت الشركة على أيدي المرحوم نايف الصفدي، أسد الجرماني كان ثقة وخبير فني وأنت أتلفت أربعمائة طن من عصير العنب لأنك لم تأخذ برأيه وصرفته من العمل، لا أنت استفدت ولا نحن، الشركة بهذا الأسلوب خاسرة وفاشلة، وأطالب بتحويلها إلى شركة تخمير أو عرق.

- المساهم بسام رضوان يملك 10 سهم، قال عرض وضع الشركة على الهيئة العامة إما الاستمرار أو التصفية، والهيئة العامة يؤخذ بقراراتا
- المساهم كمال عويدات يملك 25 سهم، قال اقترح تشكيل لجنة جديدة يؤخذ رأيها بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وهذه اللجنة تعمل بشكل دائم.
- السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة أجاب على كافة الأسئلة بالشكل التالي:

ردا على المداخلة الأولى للمساهم عطا الله رضوان وبغض النظر بأنه رفض أن يسجل اسمه ويوقع بجانبه في سجل الحضور كمساهم، لكن لمعرفتنا بأنه مساهم سوف نجيب على مداخلته، إن مدقق الحسابات لعام 2005 لطفي الحناوي، لم يقدم تقريره لمجلس الإدارة بل قدمه للهيئة العامة العادية للشركة، ولوزارة الاقتصاد والتجارة قسم الشركات، ولم يبدي أحد من المساهمين اللذين كان من بينهم في الاجتماع المساهم عطا الله رضوان، ولا وزارة الاقتصاد والتجارة أي ملاحظة على التقرير، والهيئة العامة صادقت بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات، واليوم وبعد مرور سبعة سنوات على ذاك التقرير لا نعلم ما الذي يريده هذا المساهم، كما وأنه في عام 2006 قام أحد المساهمين السيد غسان مسوح باقتراح في الهيئة العامة بمطالبة وزارة الاقتصاد بإعادة تدقيق حسابات الشركة من قبل محاسب قانوني خمس نجوم من دمشق لأن محاسبي السويداء لا يوجد لديهم الخبرة الكافية وقال بما أنني املك 300 سهم فصوتي غير مسموع، وقلت له آنذاك أنا كأكبر مساهم أضم صوتي إلى صوتك ونطلب من الوزارة أن تعيد التدقيق، وفعلا الوزارة وافقت على طلب الهيئة وكلفت الأستاذ عبد الله المكسور الذي قام بتدقيق حسابات الشركة من عام 2000 ولغاية عام 2006 وكان تقريرا مشرفا ولم يجد أي خلل في حسابات الشركة، لكن الذي حصل مع المدقق لطفي الحناوي هو خلاف بينه وبين الإدارة التي اتفقت معه على أجر قدره ثلاثون ألف ليرة سورية وفيما بعد طلب ثلاثون ألف ثانية لشقيقه ولم يكن أي اتفاق حول شراكة شقيقه، وتدخل فيما بعد عضو مجلس الإدارة السيد فؤاد أبوسعده وطلب أن نتعوض الله وندفع له وهكذا كان، لكن مدقق الحسابات قد خان المهنة وبدأ بتوزيع الكثير من المعلومات الكاذبة وتحريض بعض المساهمين وغيرهم وكانت تصلنا أخباره دوما وهذه واحدة منها، ونحن لا نريد أن ندعي عليه أمام جمعية المحاسبين ولا أمام القضاء لأن القضية انتهت ومر عليها الزمن.

بالنسبة لليافطه التي رفعها بيده والتي تحمل عبارة تقدمة من شحاذة صلاح الدين وأولاده، فهذه هدايا عينية أقوم بشرائها من الشركة من حسابي الخاص، وأقدمها للجمعيات الخيرية وهي مسجلة في حسابات الشركة ويمكن لأي كان الاطلاع عليها، وهذا محاسب الشركة السيد عبد الرحمن بريك موجود بيننا ويمكن سؤاله، وقد أثبت للحضور بأنني استجريت العام الماضي بحدود مليون ومائتا ألف ليرة سورية، كذلك أكدت السكرتيرة في قسم المبيعات هذه الحقيقة.

ردا على السؤال الثاني أقول بأن المساهم ياسر الشعار دوما يشارك في الحوار ويطالب بالأرباح وهذا حق من حقوق المساهمين، والشركة في بداياتها فعلا صدرت ووصل إنتاجها إلى أمريكا واستراليا خلال فترة زمنية قصيرة جدا، لكن فيما بعد انخفضت الأسعار العالمية بسبب دخول الصين على سوق العصائر، والشركة الآن تمر بأزمة وهذا طبيعي جدا لأن التجارة والصناعة معرضة دوما للربح أو الخسارة، ونحن أول الناس ننادي من يشتري الشركة أو يساهم في مبلغ يخوله إدارة الشركة، لكن لا يمكن تسليم إدارة الشركة لشخص يملك مائة سهم أو ألف سهم ومن يريد أن يعرف معاناتنا بالشركة فليذهب للشركة ويشاهد بأم العين معاناتنا اليومية، وبدون سيولة نقدية لشراء المواد الأولية ومتممات الإنتاج وتصنيعها وبيعها فلا يمكن أن تحقق الشركة أرباح .

ردا على السؤال الثالث للسيد أحمد ارشيد الذي كان في فترة زمنية رئيس مجلس مدينة السويداء وهو يعلم جيدا ماذا تعني الإدارة، لكنني أقول له بأننا لا نملك بيدنا القرار في حل وتصفية الشركة، لأن هذا

الموضوع يتطلب حضور أكثر من نصف المساهمين وهذا سبب تأجيل اتخاذ القرار الحاسم، لكن الجميع يرغبون في بيع الشركة أو تسليمها لمستثمر جديد، وقد يكون من الصعب جدا موضوع البيع في هذه الظروف، وفشل الشركة كان من الأسباب الرئيسية بعدم إقبال الناس على الاستثمار في المحافظة، لكن يجب أن نجد أحد من أهالي المحافظة الغيورين استلام الشركة وإدارتها.

ردا على سؤال السيدة سلوى رضوان أقول بأنها محقة بالمطالبة بالأرباح لكن كما قلنا سابقا التجارة والصناعة معرضة للربح والخسارة ونأمل أن تتحسن الأوضاع.

ردا على مداخلة السيد منير رضوان نقول بأن قيمة السهم البالغة خمسمائة ليرة لم تقفز لتصبح نصف مليون ليرة، كما وأن الشركة أعدت دراسة اقتصادية لتمويل مشترياتها وآلاتها وخطوط إنتاجها، لكن حدث ما لم يكن بالحسبان وهو زيادة شراء خطوط إنتاج معتمدة على تمويل رأس المال العامل من الدولة، والذي حصلت عليه الشركة من تمويل لم يكن كافي والجميع يعرف ذلك جيدا.

ردا على مداخلة السيد منصور التقي الذي نحترم ونقدر رأيه، نقول بأن الماضي لا يفيدنا بشيء نحن نبحث عن حل لإنقاذ الشركة ومن لديه الإمكانية لمساعدة الشركة فليتفضل، ونحن مستعدون للبيع أو تسليم الشركة لأي مستثمر جديد مؤهل على الأقل ماديا لتشغيل الشركة.

ردا على مداخلة السيد غالب ركاب، كنت أتمنى عليه كمريض قلب ألا ينفعل بهذا الشكل، ودوما في مداخلاته يستشهد بالدكتور أسد الجرماني، هذا الرجل الذي احترمه وأقدره وهو الذي سلمنا الدراسة الاقتصادية الأولى التي أعدتها الدولة لمصنع عصير العنب، وهو الذي سلمناه إدارة المصنع وهو الذي اختار المهندسين اللذين أرسلناهم إلى فرنسا ليتعلموا طريقة تشغيل الماكينات وتصنيع العنب، وهم نفسهم اللذين حاربوه، وفي النتيجة استقال بمحض إرادته، لكن تصحيحا لمعلوماتك كمية عصير العنب التي أهدرت لم تكن بسببي بل بسبب عدم خبرة مهندس الصناعات الغذائية آنذاك المهندس عاصم غبرة، الذي اتخذ قرار في شهر شباط بإتلاف خزان كامل من عصير العنب المركز تحت شعار بأن ذاك الخزان تحول إلى ترترات وعندما دخلت إلى المصنع وشاهدت كيف كان عاصم والعمال يسحبون عصير العنب من الخزان كقطع صخرية ويحملوها في الشاحنة لرميها في مكبات القمامة تدخلت فورا وقلت للمهندس عاصم بأن أمك أو جدتك لم تحكي أمامك بأن دبس العنب في موسم الشتاء القارص (يحومش) أي يتجمد، فضحك ضحكة سخرية عريضة وقال أستاذ يجب أن تبحث عن عشرة أو اثنا عشرة مهندس حومشة، فقلت له هذه قلت احترام لرئيس شركة، والفاصل بيني وبينك الشركة الفرنسية المصنعة لخطوط الإنتاج، وطلبت من ألمخبري آنذاك السيد عدنان الجغامي، أن يأخذ قطعة من حجر العصير إلى المخبر ويسخنها على نار هادئة، ودعيت عاصم إلى مكتبي، واتصلت بمدير الشركة الفرنسية الذي كان يتقن اللغة الاسبانية التي كنت ولم أزل أتقنها بشكل جيد، وأخبرته بما حصل هنا جن جنونه وقال نحن أخبرنا المهندسين عندكم بأن عصير العنب لا يحتاج إلى تبريد في فصل الشتاء، وإلا يجب عليكم استعمال وشيعة كهربائية أو بخارية داخل الخزان لتذيب المادة، عند ذلك تقدم عاصم غبرة باستقالته، وهذا الأمر حصل في زمن الدكتور أسد الذي نشهد جميعا بخبرته الفنية في تصنيع الخمور وليس تصنيع العصير، وأرجو أن تعلم بأن رئيس الشركة أي شركة كانت لا يمكن أن يتخلى عن عامل أو فني أو مهندس يقوم بعمله بشكل جيد بل العكس صحيح يتعلق به ويكرمه إلى ابعد الحدود أما موضوع تحويل الشركة إلى تصنيع الخمور فهذا موضوع مستبعد لمجموعة أسباب .

ردا على مداخلة السيد أسامة رضوان، أقول بأن معه حق الأمور والمواضيع الهامة تطرح في اجتماع الهيئة وقرارات الهيئة يجب تنفيذها إذا كان اجتماع الهيئة مكتمل النصاب القانوني لكل قضية.

ردا على الاقتراح الأخير الذي طرحه الأستاذ كمال عويدات من أجل تشكيل لجنة خاصة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة، الشركة لديها مجلس شورى، عدى عن ذلك أعضاء مجلس الإدارة يجب انتخابهم في اجتماع الهيئة العامة العادية، لكن قد يكون من المفيد تفعيل مجلس الشورى بشكل أوسع.

طلب ممثل وزارة الاقتصاد والتجارة الأستاذ محمد حمدان من السيد رئيس الجلسة بأن يطرح تقرير مجلس الإدارة، والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2011/12/31، وتقرير مدققي الحسابات عن البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 2011/12/31 على التصويت للموافقة عليهم.

السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة انتقل لمعالجة الفقرة الخامسة من جدول الأعمال، وطلب من السادة المساهمين الحضور أعضاء الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية بالتصويت على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام 2011، والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2011/12/31، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، كذلك التصويت على تقرير مدققي الحسابات عن البيانات المالية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة الموقوفة بتاريخ 2011/12/31، و تمت المصادقة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2011/12/31، وتقرير مدققي الحسابات، وأبرئت ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

انتقل السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة لمعالجة البند 8/7/6 السادس والسابع والثامن من جدول الأعمال حيث تبين بأنه وقبل البدء بالجلسة تم حوار بين السادة الأعضاء وتقرر تأجيل البحث في هذه الفقرات لمدة ستة أشهر حسب نص القرار التالي:

السيد رئيس الجلسة اطلع السادة الحضور بأنه نظرا للظروف الأمنية القاهرة التي يمر بها الوطن لم يتمكن مجلس الإدارة من إيصال الدعوة لكافة المساهمين خاصة في محافظة حمص، واللاذقية، وحماه، ودمشق، وهؤلاء المساهمين يمثلون نسبة كبيرة تتجاوز 33% ثلاثة وثلاثون بالمائة من أسهم الشركة حسب الإحصائية التي قدمها قسم المحاسبة، وبما أننا أمام قرارات مصيرية لمعالجة خسائر الشركة من خلال زيادة رأس المال أو تخفيضه، أو حل الشركة وتصفيتها، وهذه الأمور تتطلب نسبة تمثيل لا تقل عن 50% خمسون بالمائة من الأسهم المكتتب عليها، وبما أن الحضور لا يمثلون هذه النسبة، لذلك يقترح مجلس الإدارة على السادة المساهمين أعضاء الهيئة العامة غير العادية، وعلى ممثلي وزارة الاقتصاد والتجارة، وممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية، ومدققي الحسابات تأجيل البحث في هذه الجلسة فيما يخص الفقرة 8/7/6 السادسة والسابعة والثامنة من جدول الأعمال المتعلقة بإطفاء الخسائر أو زيادة أو تخفيض رأس المال، لمدة ستة أشهر اعتبارا من هذا التاريخ ريثما تستقر الأوضاع الأمنية في البلد عندها يتسنى لنا القيام بدعوة جديدة لاجتماع هيئة عامة غير عادية لمعالجة موضوع الخسائر بمشاركة أكبر عدد من المساهمين، ومجلس الإدارة يطرح هذا الاقتراح على التصويت، وبعد المداولة بين السادة المساهمين الحضور وتفهم الموضوع من قبل السادة ممثلي وزارة الاقتصاد والتجارة، ومن ممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية، ومن مدققي الحسابات، تمت الموافقة بالإجماع على تأجيل البحث في الفقرة 8/7/6 السادسة والسابعة والثامنة من جدول الأعمال المتعلقة بإطفاء الخسائر وزيادة أو تخفيض رأس المال، لمدة ستة أشهر تبدأ من تاريخ 2012/09/01 ولغاية 2013/03/01 آملين خلال هذه الفترة أن تستقر الأوضاع الأمنية في البلد، وأن نجد الحل المناسب.

السيد محمد حمدان ممثل وزارة الاقتصاد والتجارة نوه أمام السادة المساهمين بضرورة الإسراع بإيجاد حل لتسوية خسائر الشركة ضمن الفترة الزمنية التي قررتها الهيئة العامة غير العادية.

انتقل السيد رئيس الجلسة لمعالجة البند التاسع من جدول الأعمال المتعلق بالتأكيد على موافقة الهيئة العامة غير العادية رقم 17 تاريخ 2011/04/28 ، وتفويض مجلس الإدارة على دمج الشركة بشركة أخرى من القطاع الخاص أو المشترك أو العام، أو المشاركة مع مستثمر جديد ممول لرأس المال العامل، أو بيع جزء من ممتلكات الشركة أو بيعها كاملة لمن يرغب بالاستثمار للنهوض بها واستمرار العمل، والحفاظ على حقوق المساهمين، وقد طرح محتوى هذه الفقرة على التصويت وبعد المداولة تمت الموافقة بالإجماع على تفويض مجلس الإدارة على دمج الشركة بشركة أخرى من القطاع الخاص أو المشترك أو العام، أو المشاركة مع مستثمر جديد ممول لرأس المال العامل، أو بيع جزء من ممتلكات أو عقارات الشركة أو بيعها كاملة لمن يرغب بالاستثمار للنهوض بها واستمرار العمل، والحفاظ على حقوق المساهمين .

تابع السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة أعمال الجلسة وانتقل لمعالجة الفقرة العاشرة من جدول الأعمال التي تنص على انتخاب عضو مساهم لترميم مجلس الإدارة، وطلب من السادة المساهمين الراغبين في المشاركة بعضوية مجلس الإدارة ترشيح نفسه ليتم انتخاب عضو مساهم لترميم عضوية مجلس الإدارة بدلا عن العضو المستقيل السيد جهاد عبد الكريم علم الدين، ورشح

السيد رئيس الجلسة الأستاذ منصور التقي الذي اعتذر، ثم أعيد طلب الترشيح على الراغبين، حيث تقدم المساهم الأستاذ باسم عمرو بالقبول بترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة بدلا عن العضو المستقيل، وبعد المداولة بين السادة الأعضاء تمت الموافقة بالإجماع على انتخاب الأستاذ باسم عمرو عضو مجلس إدارة منتخب لإتمام الدورة الحالية التي تنتهي عام 2013 .

انتقل المجلس لمعالجة الفقرة الحادية عشرة من جدول الأعمال التي تنص على انتخاب مدقق حسابات لتدقيق حسابات الشركة عن عام 2012، من المدققين المدرجة أسمائهم في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه، وعرض رئيس الجلسة على السادة المساهمين إذا كان لديهم الرغبة بإعادة المدققين الحاليين الأستاذ محمد ناظم القادري وشريكه الأستاذ عدنان حورية وبعد التداول بين السادة الأعضاء تم التصويت عليهم وتمت الموافقة بالإجماع على تكليفهم لتدقيق حسابات الشركة عن عام 2012 وتم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

انتقل المجلس لمعالجة الفقرة الثانية عشرة المتعلقة في ما يطرحه مجلس الإدارة على المساهمين، وقد عرض السيد رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة على السادة الحضور إرسال برقية شكر باسمهم جميعا للسيد الرئيس، و تمت الموافقة بالإجماع على إرسال البرقية التالية:

السويداء في 2012/08/30
صادر رقم 8930

برقية شكر و تقدير

سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد الموقر
رئيس الجمهورية العربية السورية

يتشرف رئيس وأعضاء الهيئة العامة غير العادية، التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل الطبيعي المساهمة المغفلة، المجتمعين اليوم الخميس الموافق بتاريخ 2012/04/26 في مقر غرفة التجارة والصناعة بالسويداء، بعد أن اختتموا اجتماعهم السنوي الذي ناقش أعمال الشركة عن عام 2011 ، أن يتقدموا من سيادتكم بخالص الشكر و الامتنان، على رعايتكم الكريمة ودعمكم المستمر لمسيرة الاستثمار في سوريا ، وإن شركتنا تقييم عاليا رعايتكم الكريمة وثقتكم الكبيرة، وتعاهدكم على الاستمرار بالعمل بجد ونشاط خاصة في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها الوطن الذي يحتاج لسواعد كافة أبنائه المخلصين.

وإن صمود سوريا بقيادتكم الحكيمة أمام هذه الحرب الكونية الشرسة التي تشنها على سوريا دول الاستعمار الغربية وتركيا وإسرائيل وبكل أسف بعض الدول العربية تحت غطاء جامعة الدول العربية، والتصدي لهم جميعا بكل قوة من خلال قراراتكم الجريئة وصمودكم أمام هذه الهجمة الهمجية، ومواقف جيشنا البطولية، ودعم الشعب السوري العتيد والشرفاء والمخلصين من أبناء هذا الوطن لجهودكم الجبارة والإصلاحات والتغييرات المتعددة التي قمتم بها، لهي أكبر دليل على أن سوريا بخير وستدحر المعتدين وتخرج من هذه الأزمة قوية ومعافاة أكثر من ذي قبل نسأل المولى عز وجل أن يمدكم بالصحة والعافية وأن يديمكم ذخراً للوطن و الأمة .

شركة عصير الجبل الطبيعي ش.م.م

شحاذة صلاح الدين
رئيس الهيئة العامة غير العادية

نظرا لانتهاء أعمال الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية لشركة عصير الجبل أقفلت الجلسة، وطلب رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة من الأستاذ معضاد حمود البكفاني ، مدون وقائع الجلسة تدوينها في سجلات الشركة الرسمية، كما شكر السادة الحضور على مشاركتهم.

شحاذة صلاح الدين
رئيس مجلس الإدارة رئيس الهيئة العامة غير العادية

معضاد حمود البكفاني

مدون وقائع الجلسة

أحسان سليمان جربوع
مراقب الجلسة

أجود نسيب أبو عسلي
مراقب الجلسة